

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

وقال المحقق صاحب الجواهر (قدس سره): بأن الحكم هو العمل بالشرط; لقاعدة: المؤمنون عند شروطهم ([2317]). 5 - قال الشيخ الأنصاري (قدس سره): لا إشكال ولا خلاف في عدم اختصاص خيار الشرط بالبيع وجريانه في كل معاوضة لازمة كالأجارة والصلح والمزارعة والمساواة، والأصل فيما ذكر عموم: المؤمنون عند شروطهم ([2318]). الاستثناءات: والمستثنى من هذه القاعدة هو الشرط الفاقد لشروط الصحة: 1 - إذا كان الشرط أحلّ حراماً أو حلل حراماً: قال الشيخ الأنصاري (قدس سره): لا يجوز اشتراط جعل العنب خمراً ونحوه من المحرمات; لعدم نفوذ الالتزام بالمحرم، ويدل عليه قوله (عليه السلام): «المؤمنون عند شروطهم إلاّ شرطاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً» فان الشرط إذا كان محرّماً كان اشتراطه والالتزام به إحلالاً للحرام ([2319]). 2 - إذا كان مخالفاً للكتاب والسنة: قال الشيخ الأنصاري (قدس سره): من شروط صحة الشرط أن لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة، فلو اشترط رقية حرّاً أو توريث أجنبي كان فاسداً لأن مخالفة الكتاب والسنة لا يسوغها شيء ([2320]); لقوله (عليه السلام) «المسلمون عند شروطهم إلاّ كل شرط خالف كتاب الله عزّ وجلّ فلا يجوز» ([2321]).